

الذي استدعى جوزف الهاشم ان يقوم بنقد ذاتي في « العمل » معتبرا ان بيان الخلوة « اعاق امكانيات تحرير الشارح الاسلامي » عوض ان يفيديها .

ثالثا : اتخاذا الوجود السوري في لبنان بدوره ، وضعية الهجوم الاستراتيجي بفعل استمدادات النظام المصري للخروج من دائرة الصراع العربي - الاسرائيلي ، وبفعل الشعور المتزايد لدى النظام السوري بانعدام وجود فرص للتسوية في ظل الميزان الراهن للقوى ، تحفظ له الحدود الدنيا من حقوقه الوطنية في الجولان ، الامر الذي يمنح وجوده على الساحة اللبنانية اهمية استثنائية .

ولعل نمو مثل هذا الشعور ، منذ دخول الردع حتى اليوم ، هو الذي يقف وراء التغييرات للموسسة في النهج العام لهذا النظام ، والتي عبرت عن نفسها باشتراكه في قمتي « الصمود والتصدي » واتجاهه نحو تعزيز تحالفه مع الاتحاد السوفياتي والمقاومة الفلسطينية .
من كل ذلك ، نخلص الى تحديد اللحظة السياسية التي حدث فيها التصادم :

لقد حدث التصادم بين الوجود السوري ، وقوات « الجبهة اللبنانية » في لحظة يستكمل فيها قادة المشروع الانعزالي انشاء مركز طائفي متماسك ، تمهيدا لاستئناف القتال وبسط الهيمنة الشاملة على البلاد ، وكجزء من الخطة الاميركية لتمرير اتفاق منفرد جديد ، لتطويق الموقع السوري وضرب الوجود الوطني الفلسطيني واللبناني ، ويولي فيها النظام السوري اهمية مركزية لاستمرار تواجده على الساحة اللبنانية بوصفها ساحة الدفاع الامامية عن النظام نفسه .

كان لا بد ، اذن ، من ان يحصل هذا الاصطدام بوصفه نتيجة حتمية لتصادم مشروعين سياسيين ، في لحظة شديدة الحساسية بالنسبة لكلا الطرفين .

وكان لا بد ان يحصل هذا الصدام حول موضوع الجيش تحديدا ، بسبب الموقع المركزي الذي يحتله في المشروع الانعزالي - كما في المشروع السوري .

فبالنسبة « للجبهة اللبنانية » ، يمثل الجيش دورا اساسيا في تثبيت الارجحية المسيحية داخل النظام السياسي اللبناني ، وفي المحافظة على الامتيازات الطائفية التي تطل الجناح المسيحي الحاكم .

والجبهة ، في تصورها هذا ، وفيه للوظيفة التي حددت للجيش منذ ميثاق العام ١٩٤٣ وللتركيبة الداخلية التي قام عليها .

فمنذ ميثاق ٤٣ ، جرى توجيه الجيش لاداء مهمات القمع الداخلي بعد انتهاج سياسة الانسحاب من الصراع العربي - الاسرائيلي باسم العجز القسري مرة ، والدور الاعلامي « المميز » للبنان ، مرة اخرى . وعلى مستوى تركيبته كان ثمة حرص دائم على تغليب الطابع المسيحي على القيادة بعد غلبتها على مستوى القرار السياسي الذي تخضع له المؤسسة العسكرية .

ورغم التحديثات التي ادخلتها الشهابية على الجيش ، غير انه استمر يؤدي وظيفة المواجهة الداخلية للتيار الوطني وحماية الامتيازات الطائفية . وفي مواجهات العام ٦٩ و ٧٢ تعززت هذه الوجهة التي نزعزت عن الجيش طابعه الوطني العام ، ودمغته بالفئوية والطابع الطائفي .